

الجامعة الجزائرية والمتغيرات المعاصرة

د. بوالشرش نورالدين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عنابة الجزائر

ملخص

في ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة، يمثل التعليم الجامعي أهمية كبيرة في تقدم المجتمعات ونموها، فالجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها في التغيير بدون التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، كون تلك العلاقة تعمل على صقل المهارات وتنمي الإبداع والابتكار لدى الفرد، نظرا لما للتعليم الجامعي من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية.

من هذا المنطلق سوف نركز في هذا المقال على واقع التعليم الجامعي في الجزائر ومدى فعاليته في ظل المتغيرات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة الجزائرية، الإبداع والابتكار، المتغيرات المعاصرة.

Abstract

In the light of world transformations and rapid global changes, higher education is of great importance in the progress and growth of communities. Universities could not play a role in that change without the interaction between the individual and his social environment. In fact, this relationship plays an essential role in refining the skills and in developing the creativity of the individual. This dynamic interaction is, of course, due to the role played by universities in the fields of social, economic and cultural education. From this perspective, it will be the aim of this article to concentrate on the reality of higher education in Algeria and its effectiveness under contemporary variables.

Key words: Algerian university, creativity, world transformations.

مقدمة :

تواجه الجامعة الجزائرية في الوقت الراهن العديد من المتغيرات المعاصرة المتمثلة أساسا في الانفجار المعرفي والتكنولوجي حيث يستوجب ذلك انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحديث أساليب التعليم الجامعي والاستثمار في الرأسمال البشري وإكسابه مهارات جديدة تتماشى والتطورات التكنولوجية المتغيرة باستمرار.

ورغم مساهمة التعليم الجامعي في الجزائر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بنسبة معينة، وذلك عن طريق تدعيمها للقطاعات المختلفة بالأطر الفنية والتقنية، إلا أن الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات مطالبة بمسايرة تلك المتغيرات التكنولوجية.

أولا: دور الجامعة في خدمة المجتمع

برز هذا الدور مع بداية انتشار التعليم العالي في أمريكا وتكون نتيجة مناخ فكري واجتماعي وثقافي لهذا المجتمع. و لقد أقيمت العديد من الجامعات على هذا الدور، وأصبحت تقوم بعدة أنشطة فرعية إلى جانب أدوارها الأساسية في إنتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها، والجامعة حسب هذا التوجه تحولت من كونها مركز للبحث الحر للوصول إلى المعرفة والتدريس لنقل المعرفة.

ومما لا شك فيه أن البحث في تطوير النظم التعليمية الجامعية في ظل مجتمع المعرفة يعد مطلباً أساسياً لضمان تقدم هذا المجتمع، وأن متطلباته الأساسية هو تكنولوجيا المعلومات الحديثة، و النظام التعليمي المنظم والمواكب للعصر⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن تزايد انفتاح الجامعة على المجتمع ساعدها في الوصول إلى طرق جديدة غير مألوفة في إنتاج المعرفة وتطبيقها، ورؤية المشكلات في الواقع، لذا تعد عملية خدمة المجتمع من الأدوار الرئيسية لجامعات الوطن العربي عموماً، ويقصد بها الدور الأنشطة غير المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات

المختلفة، والعمل على ربط البحث العلمي بمشكلاتها، والأنشطة المباشرة الموجهة للآخرين بهدف إحداث تغيرات مرغوب فيها تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه⁽²⁾.

ويتطلب تحقيق هذا الدور من الجامعة أن تضع نفسها بإمكانياتها البشرية والمادية في خدمة المجتمع بما في ذلك البيئة المحيطة بها، التي تتلقى منها السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكانياتها، ولن تحقق الجامعة الإبداع والابتكار إلا في ظل تراكم النشاط العلمي والفكري والثقافي أو حالة التجديد والتواصل الحضاري⁽³⁾.

وعن دور الجامعة في المجتمع يقول Fletcher بأن لاستجابة الجامعة للمتطلبات التي تقتضيها التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا، تأثيرا في المجتمع، خاصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فأما أن يكون هذا التأثير كبيرا ينعكس في تطوير هذا المجتمع وتقوية روابطه، أو يكون ضعيفا ينعكس في ضعفها وتفككها⁽⁴⁾.

والجامعة بوصفها مؤسسة اجتماعية تؤثر في المناخ الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به. فهي من صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية. ومن هنا جاء التأكيد بأن لكل جامعة دورها في تأدية رسالتها في خدمة المجتمع.

ويشير Heymann إلى أن التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين لا بد أن يركز على التحام الجامعة بالمجتمع وتأدية دورها من خلال تقديمها للخدمات العالية لأوسع شريحة في المجتمع، ومن خلال الأبحاث العلمية التي تستهدف تطوير الإنتاج وحل مشكلاته وتقديم خدمات التدريب التي تعد جزءا أساسيا وفعالا⁽⁵⁾.

وتقوم رسالة الجامعات في العصر الحالي بدور ذو أهمية في حياة الأمم والمجتمعات على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلم تعد مقتصرة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس فحسب، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع بشكل إيجابي لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، وإن من ضمن أهم متطلبات المجتمع هو الوصول إلى مستويات عالية

في الابتكار والتقدم التقني والتكنولوجي والوعي الاجتماعي، ولا يتم ذلك، في الواقع، إلا بتفعيل رسالة الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي، وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة⁽⁶⁾.

وفي ظل هذه الرؤية التنموية من الضروري أن يحتل البحث العلمي الأساسي والتطبيقي في الجامعات أهمية خاصة. يقتضي ذلك دورا جوهريا للدولة، في الاقتصاد عموما، وفي التعليم والبحث العلمي على وجه الخصوص، وهذا الدور لا غنى عنه خصوصا في المراحل الأولى للتنمية الشاملة، حتى يكتمل بناء القدرات الذاتية. ويقتضي ذلك أيضا تخصيص موارد كافية للارتقاء بالبحث العلمي في الجامعات وإعطاء صيغة مؤسسية وأهداف مجتمعية، لابتعاد عن كونه مجرد جهود فردية متفرقة⁽⁷⁾.

ومن الضروري التأكيد أن التعليم عموما، والتعليم العالي خصوصا، يعد آلية أساسية للتغيير والنهضة المجتمعية. والجامعة لها مكانة خاصة بالنظر إلى قدرتها على دفع عناصر التغيير في المجتمع وتحريكها. إقامة علاقات بين المجتمع الأكاديمي والمجتمع الكبير يعد ركيزة أساسية في بناء القدرات الذاتية وتنامي الثقة بأهميتها ودورها في تلبية احتياجات المجتمعات العربية⁽⁸⁾.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن عملية تحديث أساليب التعليم الجامعي اعتمادا على التقدم التكنولوجي في مختلف مجالات الحياة وكذلك إعادة بناء المناهج وتبني الوسائل التعليمية الحديثة وطرق الحصول على مصادر المعارف والمعلومات أصبح من الضرورات التي يفرضها واقعنا الحاضر استجابة للحاجات المتزايدة باستمرار.

ثانيا: التعليم الجامعي وتحديات العولمة:

إن المعرفة الأساسية أو العلوم تنتشر في خريطة حياتنا اليومية بما في ذلك الإنتاج ، بطرق شديدة التعقيد لا يمكن التنبؤ بها، ومنه فالتحديات الرئيسية في عالم اليوم وضمن ظاهرة العولمة تتمثل بنشوء نظام اقتصادي منفتح تتراجع فيه حدود الزمان والمكان.

لقد انتقلت كثير من المجتمعات من طبيعتها الصناعية إلى ما يسمى مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع المعلوماتية، مفرزا فكرا اجتماعيا وسوسولوجيا معرفية تتمثل في تفجير المعلومات مصاحبا بوسائل وأدوات إنتاج معرفي تتصف بالتجدد المتسارع والمتنوع⁽⁹⁾.

وبتعاظم نفوذ المعرفة وأدواتها ووسائلها وأساليبها الجديدة حتى تتوازي مع نفوذ الاقتصاد وتلتحم معه، ولذلك تنامي تداول مصطلح مجتمع المعرفة، ولكن قلما يتم تناول طبيعة المعرفة ومن ثم، فالعولمة مجموعة ظواهر فرضت قيمتها المادية والرمزية على المجتمعات المتخلفة، بل هي حالة تطور معرفي نوعي من مراحل تطور العقل العلمي في المجتمعات العربية، ليتجسد ويتمظهر في ممارسات الرأسمالية الحديثة وتجلياتها العالية بصفاتها نظاما أو تشكيلا اقتصاديا اجتماعيا⁽¹⁰⁾. والعولمة كصيرورة وظاهرة تحتاح العالم تعتبر بمثابة المسار التاريخي الذي أفرزته مجموعة من التحولات المعرفية والاقتصادية، الإعلامية والثقافية، والجامعة كمنظومة متفتحة على البيئة الخارجية تأثرت بمجريات هذه الظاهرة.

ومن خلال تلك التطورات المتسارعة التي يشهدها المجتمع المعاصر نجد أن التعليم الجامعي أصبح يلعب دورا رئيسيا وجوهريا في إعداد الرأسمال البشري الذي أضحي يفوق أهمية مقارنة بالرأسمال المادي.

إن المتغيرات المعرفية وتكنولوجياتها المتقدمة، تطبيقا وتطويرا لأصول التكنولوجيا ذاتها، فرض بالضرورة على مؤسسة الجامعة ورسالتها المستقبلية، تقييما لواقعها وثوابتها ورصدا ومعرفة لكل تلك المتغيرات الجديدة المتجددة، ومن خلال هذا التقييم والرصد يصبح النموذج المنشود قابلا وقادرا على التفاعل مع المتغيرات واستكشاف ما تحمله من فرص ومخاطر، وما تفرضه من تكيف وتكيف. وفيما يلي محاولة لتحديد أهم معالم تلك المتغيرات التي يتوجب تقديرها في صياغة ذلك النموذج المستقبلي لمؤسساتنا الجامعية⁽¹¹⁾:

1 - لقد أصبح التعليم الجامعي مع التطورات المعرفية والتكنولوجية ضرورة من ضرورات تكوين المواطن، وإعداد القوة البشرية، المؤهلة للإنتاج، البحث والتطوير ورفع

المستوى الفكري والثقافي العام، وذلك من أجل التعامل الفعال مع تلك التطورات. وقد يمتد ذلك إلى المستقبل لنجده ملتجئاً مع المنظومة التعليمية كتعليم أساسي.

2 - التركيز والتأكيد على رسالة الجامعة العلمية والبحثية، بحيث تقوم بنية النموذج المؤسسي وإداراته وقوانينه ولوائحه، على تحقيق الفاعلية في تلك الرسالة، وفي كفاءة خدمة التعليم والتعلم وإنتاج المعرفة، يعني ألا يطغى الأسلوب البيروقراطي الإداري المطلق في تقاليده على أولويات تلك الرسالة، سواء على مستوى الجامعة أو الكلية أو الأقسام. وبذلك تصبح النظم الإدارية ضابطة ومهياة وميسرة للوفاء بالأداء العلمي والفني والبحثي، وليست محاصرة أو معطلة لكل ما تتطلبه الرسالة من آليات التطوير والتجديد والإبداع الدينامي.

3 - إعادة النظر في بنية الإدارة وتسلسل مواقع اتخاذ القرار، بما يحد من المركزية الحاكمة والمقيدة للكلية والأقسام، وأن تتسع مواقع اتخاذ القرار، وحرية التصرف علمياً ومالياً إلى مستويات الوحدات اللامركزية، وفي ضوء متطلبات الإنجاز السريع والكفاءة تأخذ الإدارة على مختلف المستويات بالتقنيات الحديثة كاستعمال الكمبيوتر في إدارة وتسيير مرافقها وعملياتها الإدارية، ويتخلل ذلك كله مبدأ الإدارة الاقتصادية السديدة والرشيدة في توظيف مختلف الموارد والإمكانات. والإلاحاح في هذا التوجه مرتبط بالتوجهات السائدة في ظواهر العولمة.

4 - لا تنطوي ثورات المعرفة والتكنولوجيا على مجرد أجهزتها ومعدات، والتي ينبغي الاستخدام الأمثل لها، وإنما تحتضن في المقام الأول منهجاً راسخاً للتفكير نظرياً وتطبيقاً، ومن ثم يبيى تكوين الذهنية العلمية بمقوماتها في التوجه النقدي، التجريبي، التحليلي، التركيبي، المنطقي، البنائي، التاريخي، المنظومي، التفاوضي، التأملي، التقييمي والإبداعي، باعتبارها موجبات لتوظيف المعرفة ومصادرها وآلياتها. وهذا التفكير الذي نطلق عليه (العلمي) هو الحصاد الحقيقي الذي ينبغي أن يبقى في الذهن، حتى بعد أن ينسى الخريج تفاصيل ما تعلمه من مقررات دراسية في الجامعة.

5 - تتطلب ثورة المعلومات مراجعة وتطوير مناهج البحث العلمي التقليدية السائدة في البحوث العلمية، ومن المفترض أن يساهم ذلك في تكوين الذهنية العلمية في مرحلة التخصص الدقيق وإجراء البحوث وتطبيقاتها. في هذا الصدد لم يعد أسلوب تجزئة الظواهر أو المواد شرطاً لازماً وكافياً سواء في البحوث الطبيعية أو الاجتماعية، كما لم تعد امتدادات الانتظام الخطي، وبخاصة في مجتمعنا بمفارقاته، قادرة على الضبط والتشخيص والتنبؤ، وهذا يستدعي الاهتمام بمناهج التداخل والتشابك والرؤية المنظومية، والعلاقات الدينامية في دراسة الموضوعات أحدث تطورات هائلة في مفاهيم البحوث وأصول المعرفة موضوعات، وعلى محوري الزمان والمكان. هذا، فضلاً عما حدث من تطور في مناهج البحث وسياقاته من نظريات والأنساق البيئية، ما أحدث تطورات هائلة في مفاهيم البحوث وأصول المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية.

كما تشير بعض الدراسات في مجال التخطيط ومستقبلات التربية، إلى بروز دعوة واضحة تؤكد على ضرورة تغيير أهداف التربية من أهداف تعمل على تزويد المتعلم بمختلف المعارف والعلوم، إلى أهداف تعمل على ضرورة تنمية الطالب من مختلف جوانبه الجسمية والمعرفية والاجتماعية والنفسية. ولعل أكثر أنواع التركيز هو ذلك الذي يؤكد على ضرورة تعلم الطالب كيف يتعلم، أي تلك المهارات المتعلقة بمعرفة الكيف، وهي التي تعتبر بمثابة الجوهر في عمليات تصميم التدريس خاصة تكنولوجيا التربية عامة. وإذا كان التعليم بصفة عامة يهدف إلى تطوير المتعلم، فأولى بالتعليم الجامعي أن يكون سباقاً إلى تبني مثل هذه الأهداف لدى طلبته الأكثر نضجاً والأكثر قدرة على الاعتماد على ذواتهم⁽¹²⁾.

ورغم النمو الكمي الذي شهده للتعليم الجامعي في الدول العربية في السنوات الأخيرة، إلا أنه يعاني كثير من المشكلات التي تؤثر في كفاءته الداخلية والخارجية وأن هذا النمو الكمي الذي تحقق لم يواكبه تطور كيفي، كما أن محاولات الإصلاح غلب عليها التفكير التقليدي الاستمراري، وطغى عليها طابع النقل والاستعارة ولم تتسم بطابع التجديد والابتكار والملائمة للبيئة العربية⁽¹³⁾.

كما تعاني مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من عدة إشكاليات، وتأتي في مقدمة المشكلات ضعف الإمكانيات، وشح الموارد لمسايرة المستجدات في مجال تطوير المعامل وتحديث الأجهزة المخبرية، والعجز عن الاتفاق على دعم البحث العلمي دعماً شاملاً واقعياً، إضافة إلى عدم ملائمة المناهج في مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل التي تقتضي الاهتمام أكثر بالتعليم الفني والمهني في مختلف مستوياته بما يتماشى واحتياجات التنمية الاقتصادية⁽¹⁴⁾.

ورغم مرور عقود طويلة على تجربة الوطن العربي في مجال التعليم العالي، إلا هذا التعليم وفي معظم الأقطار، لم يخضع للتقويم المستمر على المستويين الداخلي والخارجي، فالاهتمام منصب على التطور والتوسع دون الالتفات إلى العمليات والمخرجات، ولكي تطور الدول العربية وأنظمتها في هذا الميدان فإنها مطالبة باستحداث آليات رصينة لتقويم هذه المجهودات والوقوف عند نقاط القوة والضعف في برامجها، وأن تستفيد من المنهجيات المستخدمة في الدول المتقدمة، والتي تدعو إلى استحداث هياكل رسمية فنية تقوم بمسالة اعتماد البرامج والدراسات وفق ضوابط ومعايير متعارف عليها⁽¹⁵⁾.

إن التحدي الحقيقي الذي تفرضه علينا العولمة ومجتمع المعرفة والثورة التكنولوجية الثالثة التي دخلها العالم منذ تسعينات القرن الماضي هو التحدي العلمي والتكنولوجي، فوضعية البحث العلمي في الوطن العربي (ومنها الجزائر)، لا تؤهلنا أن نجاري منطق العولمة المبنية على تلك التطورات، والتي هي في حقيقة الأمر نتيجة لاستثمارات ضخمة في التعليم والبحث العلمي. لهذا يجب إعادة النظر في فلسفتنا التربوية والتعليمية بما يتماشى مع أهدافنا المستقبلية، ومن بين أهداف هذه الفلسفة الاهتمام أكثر بالتعليم العالي وجعله مواكبا للتحديات الراهنة والمستقبلية ومتكيفاً معها باستمرار⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: التعليم الجامعي في الجزائر والمتغيرات المعاصرة

لاشك أن أمام مؤسساتنا الجامعية تحدياً كبيراً يتمثل في محاولة التكيف مع مستجدات العصر، ومع البيئة التعليمية الحديثة، التي أحدثتها التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية

والتكنولوجية المتسارعة، فهل التعليم الجامعي في الجامعة الجزائرية يتميز بالكفاءة والفعالية أم لا؟ هل هناك نتائج ملموسة واقعية؟ هل هناك إستراتيجية واضحة ومحددة المعالم للتعليم الجامعي؟ وهل المناخ التنظيمي السائد ملائم للعملية التعليمية التعلمية؟

ففي الجزائر بالرغم من هذا التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المتخصص، إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة تتعامل في إطار البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة⁽¹⁷⁾.

وفي ظل إكراهات الوضع تؤثر العديد من الإحصاءات لوضع متخلف وبائس للبحث العلمي. فالجزائر في السنوات العشر الأخيرة لم تخصص إلا ما قدره 0,27 ٪ من ناتجها الإجمالي للبحوث العلمية، بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3 ٪ في البلدان المتقدمة، وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الإنفاق على البحث والتطوير واحد دولار ونصف الدولار في العام، أما بالنسبة لعدد العاملين في مجالات العلم المتقدمة، فنجد أن نسبة من يعمل في التخصصات الدقيقة من العلم ضئيلة جدا⁽¹⁸⁾.

فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية 0.5 ٪ للجزائر، مقابل 36.6 ٪ للأوروبيين، كما نجد أن التقدم والتطور مرتبطان ارتباطا وثيقا بعدد العاملين في البحوث والتطوير، ففي حين نرى أن عدد الباحثين لكل مليون من السكان يصل إلى 3391 في الولايات المتحدة و3082 في اليابان و308 في اليونان. وبالنسبة لعملية الترويج للبحث العلمي - على قلتها - فتواجه صعوبات وعقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية و قصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الابتكارية⁽¹⁹⁾.

إن البيئة التعليمية الجامعية هي كل جوانب الحياة الاجتماعية التي تتم فيها التفاعل لكل أطراف العملية التعليمية الجامعية، فالجامعة تنظيم اجتماعي رسمي، ويتم داخلها

تفاعل اجتماعي بين عناصرها المختلفة من علاقات وقوى اجتماعية وقيم سائدة، وبين أطراف العملية التعليمية الجامعية، فالبيئة التعليمية الجامعية تشمل الحياة الاجتماعية والتعليمية والثقافية كما يلي⁽²⁰⁾:

- النظام الثقافي: المعتقدات والتوقعات التعليمية التربوية، المعايير، الإدراكات.

- النظام التعليمي: الأهداف المخططة، العملية التعليمية، تقويم المناهج.

- النظام الاجتماعي: طبيعة العلاقات المجتمعية، صناعة القادة.

لاشك أن البيئة العالمية تتطلب إدارة فعالة وإحساسا جديدا بوعي مستقبلي، وقدرة على التركيز على فهم واستيعاب التغيرات المعتمدة، وبذلك فالجامعة تتطلب تعليما مميزا وقدرة على توليد قادة جدد، والقيادة في النهاية هي جهود من أجل خلق فضاء يتمكن الناس من خلاله أن يصبحوا أكثر عمقا في فهم واقعهم، وأكثر قدرة على المشاركة في بناء عالمهم المحيط بهم.

إن الوسائل التي يعتمد عليها التعليم الجامعي في الجزائر أضحت تقليدية، إذا ما قورنت بالأساليب التعليمية الحديثة. إننا بحاجة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية التي تعطي أهمية أكبر للقدرات الشخصية، يتم في إطار النظام المعلوماتي الاجتماعي الجديد الذي يستثمر شبكات الكمبيوتر والذي يتفق مع قابلية كل فرد وقدرته على التعليم والاختيار من بين برامج تعليمية متنوعة، والتعليم الذاتي سيصبح هو السائد في جامعاتنا.

إننا في حاجة ماسة إلى تنظيم برامج متعددة ومتنوعة لأعداد المتخصصين والباحثين والخبراء، الذين يوجهون أنشطتهم لأحداث التنمية الشاملة في مختلف الميادين العلمية والاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية ذات الأولوية، وتنظيم برامج متنوعة ومتطورة في مجالات التعليم والتدريب المستمرين، تهدف إلى رفع مستوى الأداء في ميادين التخصص المختلفة للدارسين والباحثين والعاملين في مختلف أوجه النشاط بالمجتمع .

إننا بحاجة لوضع خطة إستراتيجية لتنظيم وتنفيذ مشروعات ودراسات تطويرية، يشرف عليها متخصصون وخبراء من الهيئات الأكاديمية والبحثية بالجامعات ومراكز ومعاهد البحوث، ومن المؤسسات المعنية بالبحوث والتطوير خارج الجامعات في القطاعات الإنتاجية والإدارية والاقتصادية، عن طريق وحدات ومراكز التطوير والتنمية.

- الانفتاح على المجتمع، وبعث دراسات ومشروعات بحثية وتطويرية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقتضي ذلك إجراء تقويم شامل للظروف المحيطة بالعملية التعليمية، وتحديد ظروف أسواق العمل، والتعرف على احتياجاته المختلفة من مخرجات التعليم الجامعي، والتقويم الشامل لحالة سوق العمل ومتطلباته في ضوء خطط وبرامج التنمية الشاملة والتطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا وما تفرضه النظم العالمية الجديدة.

في هذه البيئة الحديثة المتغيرة باستمرار، بات مطلوبا من التعليم العالي في الجزائر، أن يلعب دورا متغيرا وأكثر تعقيدا مما كان عليه في الماضي، ومن المفترض أن تكون الأهمية بالإضافة إلى النوعية والإدارة والتمويل وغيرها، التوافق بين مؤسسات التعليم الجامعي وبين ما يتوقعه المجتمع الجزائري منها وفي ظل السياق التنافسي لعالم يزداد فيه الاتجاه نحو اقتصاد السوق، يحتم على التعليم الجامعي في الجزائر مسايرة هذا الاتجاه، بإدخال تعديلات جوهرية في طرق وأساليب العملية التعليمية، وربط الجامعة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الكفاءة والفعالية، مع المحافظة على الخصوصيات الثقافية والمجتمعية للمجتمع الجزائري، وبغية محاولة تحقيق هذه الأهداف تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نظام تعليمي جديد يسمى بنظام ليسانس - ماستر - دكتوراه (ل.م.د)، يختلف اختلافا جذريا عن النوع الكلاسيكي المعمول به سابقا. وذلك من أجل إصلاح منظومة التعليم الجامعي لمواكبة التغيرات العالمية المتسارعة وإشراك الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتكون متفتحة على محيطها الاجتماعي.

وبالرغم من المزايا المرتبطة بتبني نظام (ل.م.د) في الجامعة الجزائرية فيمكن الإشارة إلى أن المعطيات الواقعية تؤكد أن تطبيق هذا النظام يشهد حاليا مجموعة من الاختلالات والصعوبات حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة سلفا. فالجامعة الجزائرية اليوم ملزمة

بإيجاد التوازن الذي يضمن لها البقاء والاستمرار ضمن ديناميكية تجعل نظام التعليم والتكوين عامل انسجام ومنافسة ونماء.

خاتمة :

إن التعليم الجامعي في الجزائر في مجمله يواجه مشكلات عديدة كضعف الكفاءة والأداء واعتماد المؤسسات الجامعية على الوسائل التقليدية وعجزها عن استخدام التكنولوجيا الحديثة التي توفر المعرفة من مصادرها المتعددة وتسهل عملية الحصول عليها، كلها عوامل ساهمت في حالة تدني مستوى التعليم الجامعي وانعكست بصورة سلبية على ناتج ومردود العملية التعليمية التي تهدف أساسا إلى إعداد الموارد البشرية ذات كفاءة عالية والتي تحمل على عاتقها عملية إنجاز خطط وبرامج التنمية، وكذلك من خلال تزويد مؤسسات المجتمع بالخبرات والكفاءات دفعا لعملية التنمية الشاملة.

فالانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة، تفرض على التعليم الجامعي في الجزائر، التكيف مع هذه الأوضاع، ومسايرة التطورات وفق إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، ومنطلقة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الجزائري. فالمطلوب من المؤسسات الجامعية الجزائرية بصفة عامة تفعيل نظام التعليم الجامعي وعقلنته. ووضع تصورات مستقبلية للتعليم الجامعي من أجل مواكبة هذه التحولات العالمية السريعة في مختلف المجالات.

الهوامش:

- 1 - هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي: التعليم الجامعي من منظور اداري - قراءات وبحوث - ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 300.
- 2 - المرجع السابق، ص 301.
- 3 - المرجع السابق، ص 301.
- 4 - المرجع السابق، ص 301.
- 5 - المرجع السابق، ص 303.
- 6 - موسى لحرش: ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر، دفاتر المخبر، العدد 2، جامعة بسكرة، سبتمبر 2006، ص 149.
- 7 - محيا زيتون: التجارة بالتعليم في الوطن العربي - الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، 2013، ص 278.
- 8 - المرجع السابق، ص 278.
- 9 - علي سموك: إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية، - من أجل مقارنة سوسيو اقتصادية - دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، العدد 2، جامعة بسكرة، سبتمبر، 2006، ص 157.
- 10 - المرجع السابق، ص 157 - 158.
- 11 - حامد عمار: مواجهة العولمة في التربية والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2000، ص ص 143 - 145.
- 12 - مصطفى عبد السميع محمد: تكنولوجيا التعليم - دراسات عربية -، الطبعة الأولى، مركز الكتاب للنشر، مصر، 1999، ص 78.
- 13 - مارتن الكولفلن: التخطيط الاستراتيجي للجامعات والتعليم الجامعي، ترجمة: أشرف محمود، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، ص 349.
- 14 - عبد العزيز بن عبد الله السنبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ للنشر، 2004، الرياض، السعودية، ص 195.
- 15 - المرجع السابق، ص 197.
- 16 - عبد العالي دبله: مدخل الى التحليل السوسيولوجي، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، منشور رقم 02 جامعة محمد خيضر بسكرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011 ص ص 205 - 206.
- 17 - علي سموك: مرجع سابق، ص 166.
- 18 - المرجع سابق، ص 166.
- 19 - المرجع سابق، ص 166.
- 20 - بوحنية قوي: التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات - رؤية نقدية إستشرافية - مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد 8، سبتمبر 2005، ص ص 163 - 179.

